التحولات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ واثرها على تفشي الاقتصاد الاسود

الباحث: نزار حيال عبد الرضا & أ. د ثائر رحيم كاظم

جامعة القادسية- كلية الآداب

art.mas.soc25.6@qu.edu.iq thaer.raheem@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١١/٢٧

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/١٢/١٧

المستخلص:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً جذرياً تمثل بانهيار الدولة المركزية وبروز نظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية والهويات الفرعية. أدى هذا التحول إلى ضعف مؤسسات الدولة، وتقاطعها مع قوى اللادولة (الميليشيات وشبكات المصالح غير الرسمية)، وانتشار الفساد المؤسسي والزبائنية. خلقت هذه العوامل بيئة خصبة لتفشي الاقتصاد الأسود بوصفه آلية للبقاء والتراكم غير المشروع للثروة، مما عمق التفاوت الطبقي وهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد. يهدف هذا البحث إلى تحليل هذه العلاقة المعقدة وتقديم توصيات لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: العراق، الاقتصاد الأسود، الطائفية السياسية، الفساد، اللادولة، التفاوت الطبقي.

Political Transformations after 2003 and Their Impact on the Spread of the Black Economy

NAZAR HAYAL ABDULRIDHA **Prof. Dr THAER RAHIM**
KAZEM University of Al-Qadisiyah -College of Arts
art.mas.soc25.6@qu.edu.iq **thaer.raheem@qu.edu.iq**

Date received: 27/11/2025
Acceptance date: 17/12/2025

Abstract:

Following the 2003 invasion ,Iraq underwent a radical transformation characterized by the collapse of the central state and the emergence of a political system based on sectarian quotas and sub-identities. This shift led to weakened state institutions, their intersection with "non-state" forces (militias and informal interest networks), and the spread of institutional corruption and clientelism . These factors created a fertile environment for the proliferation of the black economy as a mechanism for survival and illicit wealth accumulation, thereby deepening class inequality and threatening the country's social and political stability. This research aims to analyze this complex relationship and provide recommendations for addressing it.

Keywords: Iraq, Black Economy, Political Sectarianism, Corruption, Non-State, Class Inequality.

المقدمة

شكّل العام ٢٠٠٣ منعطفاً مصيرياً في التاريخ العراقي الحديث، لم يكن مجرد تحول في نظام الحكم، بل كان زلزالاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً هز أركان الدولة بمفهومها الحديث. أدى الغزو والاحتلال الأمريكي إلى تفكيك بنية الدولة العراقية، التي كانت قائمة على مركزية صارمة، دون أن يتم استبدالها بكيان مؤسسي بديل قادر على فرض سيطرته واحتكار العنف وإدارة الموارد.

ومن رحم هذا الفراغ السياسي والأمني، ولد نظام جديد، بُنِي على أسس المحاصصة الطائفية والأثنية، محوّلاً الدولة من كيان مجرد يخدم المصلحة العامة إلى غنيمة تُقسم بين الفائزين الجدد. حيث شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انهياراً في بنية الدولة المركزية، وتراجعا في قدرتها على احتكار العنف وتنظيم الموارد الاقتصادية، ما أدى إلى بروز أنماط جديدة من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، الذين استثمروا الانقسامات الطائفية وضعف مؤسسات الدولة في بناء سلطات موازية ومصالح اقتصادية خفية, من هنا تنبع مشكلة هذا البحث، الذي لا ينظر إلى الاقتصاد الأسود كظاهرة اقتصادية بحتة، بل كنتاج طبيعي ومرضي للتحولات السياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣. إنه الابن غير الشرعي لضعف الدولة، وهيمنة الهويات الفرعية، وانهيار فكرة المواطنة المتساوية, لقد خلقت هذه العوامل معاً بيئة خصبة تحول فيها الفساد من الجناح في جسد الدولة إلى العمود الفقري لاقتصاد سياسي جديد، يقوم على الريع والنهب وإعادة توزيع الثروة خارج الأطر القانونية.

سيناقش هذا البحث، من خلال تحليل هذه الديناميكيات، كيف أن معالجة الاقتصاد الأسود في العراق ليست مسألة إصلاحات اقتصادية فحسب، بل هي في جوهرها معركة وجودية لإعادة بناء الدولة نفسها، دولة القانون والمؤسسات والمواطنة.

المبحث الاول

الاطار العام للبحث

اولا : عناصر البحث

١- مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الأساسية لهذه الدراسة في تفشي الاقتصاد الأسود في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل واسع وغير مسبوق كنتاج لتحولات سياسية هيكلية، أبرزها ضعف الدولة، وهيمنة الطائفية السياسية، وتقاطع مؤسسات الدولة مع قوى اللادولة، وانتشار الفساد المؤسسي والزبائنية, وهذا ما أدى إلى تعميق التفاوت الطبقي وإعاقة عملية إعادة البناء والتنمية. لذلك انطلقت الدراسة محاولةً الاجابة عن الاسئلة التالية:

١-كيف ساهمت التحولات السياسية في العراق بعد٢٠٠٣ على تفشي الاقتصاد الاسود؟

٢- ما الاثار السلبية التي تتركها هيمنة اللادولة على الدولة؟

٣- كيف حولت المحاصصة الطائفية مؤسسات الدولة الى اداة لتمويل الاحزاب الطائفية ؟

٤-ما تأثير شبكات الزبائنية في اعادة توزيع الثروة بشكل غير عادل ومساهمتها في تعميق التفاوت الطبقي وكيفية مواجهتها؟

٢- أهمية البحث:

أ- الاهمية العلمية: المساهمة في سد الفراغ المعرفي في الأدبيات التي تربط بين التحولات السياسية الهيكلية وانتشار الاقتصاد الأسود في السياق العراقي.

ب- الاهمية العملية: يقدم هذا البحث تحليلاً معمقاً للأسباب الجذرية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، مما يخدم صانعي السياسات والباحثين.

ج- الاهمية المجتمعية: يساهم في فهم الرأي العام العراقي والعربي لطبيعة العلاقة بين الفساد السياسي وتدهور الأحوال المعيشية وعدم الاستقرار الذي تعانيه المجتمعات.

٣- أهداف البحث:

أ- تحليل الآليات التي ساهم من خلالها ضعف الدولة والطائفية السياسية في تفكك البنية الاقتصادية الرسمية.

ب- الكشف عن طبيعة تقاطع مؤسسات الدولة مع قوى اللادولة وكيفية استغلال هذا التقاطع لتعزيز الاقتصاد الأسود.

ج- رصد تأثير الفساد المؤسسي وشبكات الزبائنية في تعميق التفاوت الطبقي وإضعاف النسيج الاجتماعي.

د- تقديم توصيات من شأنها ان تساهم في معالجة هذه الإشكاليات.

ثانياً: مفاهيم البحث

١-التحولات السياسية Political Transformations: يعرف التحول لغةً التبدل أو التغير أو الانتقال، أو التنقل من مكان إلى مكان اخر، أو التغيير من حال إلى حال، والتحول من شيء يعني الانصراف عنه[١].

اصطلاحاً يعرف بأنه التبدل من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وسمة التغير بين النظم وعمليه التحول تعني تغيرات عميقة وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات عديدة تحتاج الى التوافق والتعديل وذهب روسو إلى أن (عملية التحول السياسي هي عملية اتخاذ قرار فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوة الخارجية)[٢]. والتحول السياسي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي، على صعيد الفكر والمعتقد وانقلاب كذلك على الوعي[٣]. وفي السياق نفسه يرى برهان غليون أن المقصود به هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف التوتر الذي يهدد المسيرة الديمقراطية[٤].

ويعرف الباحث اجرائياً التحول السياسي هو عملية تغير نوع النظام الحاكم من نمط الى نمط اخر سواء كان هذا التغير ايجابي او سلبي وسواء كان هذا التغير قامت به قوى داخلية ام خارجية.

٢- **الاقتصاد الأسود (Black Economy)** : يعدّ الاقتصاد الأسود أحد أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجتمعات، لما ينطوي عليه من أنشطة غير مشروعة أو غير معلنة تهدف إلى تحقيق مكاسب مادية خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة.

ويعرف الاقتصاد لغوياً : القَصدَ, الوسط بين الطرفين، والقَصدُ: إتيان الشيء، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يُقتّر يُقال: فُلان مقتصدٌ في النفقة ومنها قول الله تعالى: ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ (لقمان: ١٩)[٥] .

وفي الحديث الشريف قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) : مَا عَالَ مُقتَصدٌ قَطٌّ , أي: ما افتقر من لا يُسرف في الإنفاق ولا يُقتّر, والقصد: استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان إفراط وتفريط[٦] .

ويمكن ان نطلق تسمية الاقتصاد الاسود على كل نشاط اقتصادي تدخل في قطاعاته اعمال تخريبية او محرمة منها تجارة المخدرات والسلاح وتجارة البشر و السرقة ونهب الاموال العامة [٧] . ويعرف ايضا انه ذلك الجزء من العمالة في اطار اقتصاد السوق, الذي لا يتم تسجيله بشكل كامل بواسطة الاحصاءات الرسمية بسبب اخفاء قدر من الحقيقة التي ترتبط بالتهرب الضريبي[٨] .

ويعرف لاقتصاد الأسود ايضا انه جزء من الاقتصاد غير الرسمي، ويضم الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس بشكل متعمد خارج نطاق القانون، بهدف التهرب من الضرائب أو القيود القانونية، مثل التجارة غير المشروعة والمخدرات وغسيل الأموال[٩].

ويعرف الباحث الاقتصاد الاسود اجرائياً: هو مجموع الانشطة الاقتصادية الغير رسمية او غير القانونية والتي لا تسجل في الحسابات الرسمية للدولة وتشمل كذلك الانشطة التجارية المحضورة دولياً والمحرمة دينياً واجتماعياً.

المبحث الثاني

الجهود المعرفية السابقة

اولا: نماذج من الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى : دراسة بيداء سلام ميري ٢٠٢٥ (الاثراء غير المشروع وعلاقته بالتراتب الاجتماعي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣) [١٠].

من اهم اهداف هذه الدراسة تحليل دور الفساد المالي والاداري في تحقيق الاثراء غير المشروع والكشف عن اثر المحاصصة السياسية في تعزيز شبكات الفساد داخل مؤسسات الدولة وايضا سعت الدراسة الى معرفة مدى تأثير التكنلوجيا في تطور طرق واساليب الفساد وما هو الاثر لهذه المشكلة على السلم والاستقرار الاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (٤٠٠) فردا.

وتوصلت الى عدة استنتاجات منها: تعد ظاهرة الاثراء غير المشروع من اخطر الظواهر التي تفتك بالمجتمع والتراتبية الاجتماعية لأنها تؤدي الى زعزعة السلم الاهلي والاستقرار وكذلك تؤدي الى تفتت المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية مما يؤثر على توزيع الفرص وهدر الموارد الفساد كمؤشر من مؤشرات الاثراء غير المشروع يؤدي الى حدوث تفاوت اجتماعي كبير وصراع طبقي بين افراد المجتمع , كما يلعب التطور التكنولوجي والعولمة دور ليس صغيراً في انتشار وتفشي هذه الظاهرة .

الدراسة الثانية: دراسة كريمة بقدي ٢٠٢٢(دور الحكم الراشد في الحد من الفساد السياسي) [١١]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضبط مفهوم الفساد السياسي وصوره، ثم ربطه بمفهوم الحكم الراشد، والتعرّف على الظاهرة في واقعها كما تسعى إلى إبراز العوامل والظروف التي ساهمت في نمو الفساد السياسي وانتشاره، بهدف معالجة أوجه الخلل الناتجة عن تأثيره في البنية التحتية للمجتمع و الدولة.

الدراسة الحالية دراسة تحليلية اعتمدت على المنهج التحليلي وكانت العينة عبارة عن بيانات واحصاءات رسمية تم الاعتماد عليها للوصول الى النتائج.

وتوصلت الدراسة الى ان الفساد السياسي من أبرز الظواهر التي هددت ولا تزال تهدد استقرار المجتمعات وان الحكم الراشد من أهم الاستراتيجيات الفعالة في مكافحة الفساد، إذ إنّ إرساء مبادئه الأساسية، وعلى رأسها الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، يُعدّ من أبرز آليات الوقاية من الفساد.

الدراسة الثالثة: دراسة تحسين اقبال ٢٠٢٠ Tehseen Iqbal[١٢] السياسة المالية في ظل وجود أسواق عمل وسلع غير رسمية

(Fiscal Policy in the Presence of Informal Labour and Goods Markets)

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسات المالية المختلفة على الاقتصاد الكلي في ظل وجود قطاع غير رسمي، وذلك من خلال بناء نموذج كينزي جديد يدمج عناصر الاقتصاد غير الرسمي في أسواق العمل والسلع. وتم استخدام المنهج الكمي التحليلي الذي يعتمد على هذا النموذج الديناميكي العشوائي ,اما العينة فتكونت من بيانات اقتصادية معيارية مستخدمة في المعايرة، ولم تشمل أفراداً أو استبيانات. اظهرت الدراسة أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل أكبر على الناتج الإجمالي والقطاع الرسمي عند وجود سعر صرف ثابت، بينما القطاع غير الرسمي يستفيد أكثر عند وجود سعر صرف مرن، والمضاعفات الحكومية أكبر في ظل سعر صرف ثابت.

ثانيا: التعقيب على الدراسات السابقة: تُظهر الدراسات الثلاث السابقة أهمية الترابط بين التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تشكيل بنية الفساد والاقتصاد غير المشروع . فدراسة بيداء سلام ميري (٢٠٢٥) تناولت بوضوح العلاقة بين الفساد المالي والإداري وظهور الثراء غير المشروع كأحد نتائج نظام المحاصصة السياسية، وهو ما يمثل أحد المخرجات المباشرة للتحولات السياسية التي أعقبت التغيير في بنية الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مما يعزز فكرة أن الاضطراب السياسي فتح المجال أمام توسّع الاقتصاد الأسود. أما دراسة كريمة بقدي (٢٠٢٢) فقد ربطت بين غياب الحكم الراشد وانتشار الفساد السياسي، موضحة أن ضعف مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون يُعد من أهم العوامل التي تهيّئ بيئة خصبة لنمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بينما ركزت دراسة تحسين إقبال (٢٠٢٠) على الجوانب الاقتصادية التقنية، مبينة كيف يؤثر وجود القطاع غير الرسمي على فعالية السياسات المالية .

المبحث الثالث

التحولات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ واثرها على تفشي الاقتصاد الاسود

المحور الاول: ضعف الدولة، الطائفية السياسية، تقاطع الدولة و اللادولة:

اولاً: **ضعف الدولة:**

تقف عدة أسباب وراء انهيار الأوضاع في البلد، أهمها الأحزاب المشاركة في السلطة التي قدمت مصالحها الشخصية والطائفية والقومية على مصلحة العراق, فهي دولة مكونات وليست دولة مواطنة، فتعاملت مع السلطة بمنطق الغنيمة، وبدأت بنفس هذا المنطق المساومات والتواطؤ وغضّ النظر على الجرائم والسرقات والتجاوزات، وصعود الوزراء والمسؤولين الفاسدين، فهم الأقدر على تلبية متطلبات أحزابهم[١٣]. **و هنالك عدة اسباب لضعف الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣:**

١-**تفكك مؤسسات الدولة:** في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ سقط نظام البعث بعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد، لتبدأ بعدها مرحلة انهيار مؤسسات الدولة العراقية, فقد أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة بول بريمر قرار اجتثاث البعث وقرار حل الجيش العراقي، ما أدى إلى تسريح نحو (٤٠٠)ألف عسكري وفقدان مئات الآلاف من العوائل لوظائفهم ومعيشتهم ، وهذا الأمر أحدث فراغا إداريا وأمنيا كبيرا حيث فقدت السيطرة على الحدود وتفككت الأجهزة الرسمية، ودخل العراق في حالة من الفوضى كانت أبرز مظاهر انهيار مؤسسات الدولة ونهبها من بعض المواطنين[١٤]. حيث عاش البلد في تلك الفترة فراغ امني شديد ما سمح للجماعات والعصابات بالاستيلاء على موارد اقتصادية ومالية وتهريب الكثير من الاثار الى الخارج وتشكيل مافيات مازال اثرها قائما الى اليوم.

٢-**انتشار الفساد المالي والاداري:** ان الاحزاب السياسية التي توالت على الحكم بعد ٢٠٠٣ لم تؤسس لإطار رقابة صارم، ولم تقوي إطار مساءلة فعال، واصبحت الاتفاقات السياسية والمحاصصة والصفقات عنصر فاعل في تسهيل تشكيل الحكومات، وتقاسم المناصب، و اهملت آلاف القوانين، والتشريعات، والأنظمة، والتعليمات، التي تعود لحقبة ما قبل عام ٢٠٠٣، كذلك فإنها لم تشرع القوانين الدستورية ومن اهمها قانون النفط والغاز،

والقوانين التي تتعلق بالثراء غير المشروع (من أين لك هذا؟)، واسترداد الأموال المهربة, وبالرغم من حملات عديدة لمكافحة الفساد، لكنها لم تحقق نتائجها، لأنها لم تتم بطريقة مهنية وشفافة، وعادة تكون انتقائية، لا تمس القيادات العليا، بالرغم من وجود مؤسسات رقابية إلا أن معظمها غير مستقلة منذ تأسيسها خضعت للأحزاب و المحاصصة ثم خضعت للسلطة التنفيذية حسب تفسير المحكمة الاتحادية بقرارها المرقم ٨٨ لسنة (٢٠١٠)[١٥]. ووفقاً لذلك تدهورت مكانة العراق في المؤشرات الدولية ، إذ احتل المرتبة(١٦٩ من ١٨٠ دولة عام ٢٠١٧ و١٦٨ عام ٢٠١٨ و١٦٢ عام ٢٠١٩)، وبإقرار هيئة النزاهة العراقية فأن العراق فقد نحو ٣٠ مليار دولار بسبب الفساد خلال ١٥ سنة فقط ، وبسبب هذه الاوضاع فالعراق لم يُدرج اصلا في مؤشر جودة الحياة لعام ٢٠٢٠، واحتلت بغداد المرتبة ٢٣١ و الأخيرة عالميا في تقرير (ميرسر*) وبلغت الديون أكثر من ١١٣ مليار دولار، مما اثر على سيادة البلد وضعف قدراته الخارجية[١٦].

٣- **ضعف الهوية الوطنية:** الهوية في العراق لها خصوصية تعود إلى تنوع وتعدد كيانات اجتماعية مختلفة وثقافات فرعية متعددة تبدأ بالقومية والدين وتنتهي بالقبيلة والطائفة, فالعراق منذ القدم، كان مركباً من إثنيات وأديان وقبائل وطوائف ولغات تتداخل وتتعايش مع بعضها الآخر، وترتبط كل جماعة منها بمرحلة تاريخية معينة من تاريخ العراق الاجتماعي، رغم الكوارث والحروب والجيوش الغازية، والموجات البدوية المتعاقبة، والهجرات التي أثرت في التركيبة السكانية وكذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[١٧]. إن الاستبداد وعدم الاستقرار والفوضى وانعدام الأمن دفع العراقيين إلى البحث عن هويتهم التي افتقدوها عقوداً طويلة, وبرزت الثقافات والهويات الفرعية اليوم لتعبر عن الانفصام في المجتمع الذي لم تتبلور فيه المؤسسات المدنية وهيمنة الصراعات القبلية و الدينية والطائفية والمصالح الذاتية وان الصراع هو صراع قائم بين احزاب قومية ومذهبية وطائفية وهذا يتضح من تشكيلات هذه الاحزاب وبرامجها[١٨]. اما احزاب السياسة اليوم فقد تخلت عن أسسها الأيديولوجية والطائفية التي انطلقت منها بعد عام ٢٠٠٣، فبعد أن كان الانتماء إليها يقوم على الهوية الدينية أو القبلية أو القومية، باتت المصالح الشخصية والمكاسب المادية هي المحرك الأساس للانتماء والعمل الحزبي، مما أدى إلى ترسيخ شبكات من الزبائنية والمحسوبية ساهمت في تعميق التفاوت الطبقي وتوسيع نطاق الاقتصاد الأسود في البلاد.

ثانياً: الطائفية السياسية:

أصبحت الطائفية في العراق بعد ٢٠٠٣ عامل معيق لبناء الدولة، إذ تحول التنوع المذهبي والقومي والاثني من مصدر قوة للدولة الى مصدر ضعف و إلى وسيلة لتقاسم النفوذ بدل أن يكون عنصر وحدة وطنية, فقد وظّفت القوى السياسية الهويات الفرعية لتحقيق مصالحها، مما أضعف الانتماء الوطني ورسّخ الانقسام الاجتماعي[١٩]. إن هذا النمط من التوظيف السياسي للطائفة أسهم في إعادة إنتاج البنية الاجتماعية على أسس انقسامية، انعكست على توزيع الموارد والفرص، وأدت إلى نشوء اقتصاد موازٍ تغذّيه علاقات الزبائنية والفساد، بحيث أصبح الاقتصاد الأسود امتداد للهيمنة الطائفية في مؤسسات الدولة, وبدل من أن يساهم التنوع في تحقيق العدالة والمشاركة، جرى استخدامه لترسيخ سلطات محلية طائفية ومناطقية تتقاسم النفوذ والموارد[٢٠].

من جانب اخر بالرغم من توالي أزمات المجتمع العراقي في النظام البعثي السابق، إلا أن الأمر لم يتغير كثيراً بعد انهيار هذا النظام وزوال دكتاتورية، إذ انتقل المجتمع العراقي من مرحلةِ الاضطهادِ المقيت الذي تخلَّلته الحرب العراقية الإيرانية وانتكاساتها للنسيجِ المجتمعي وغزو الكويت وتداعيات الحصار الاقتصادي الذي ادى الى تدمير ما تبقى بهذا المجتمع من بنية وهوية، وبعد الانتقال إلى المرحلة الجديدة التي شهدت الخلاص من السياسةِ العبثية، إلا أن هذا الخلاص لم يكن بالسهولةِ التي يسعى فيها الى تأسيس نظام جديد قائم على النزاهة والحكم الرشيد وتلافي التعثرات السابقة، بل ان المرحلة شهدت التكالب على سلطة البلاد، وبروز المد الطائفي الواسع في المجتمع[٢١].

المحاصصة الطائفية والأثنية في العراق أدت إلى تفكيك مؤسسات الدولة وتعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، حيث أصبح توزيع المناصب والتمثيل السياسي قائماً على الانتماء الطائفي والعرقي وليس على الكفاءة، مما عمق الانقسامات المجتمعية وأضعف القدرة على صنع القرار السياسي الذي يخدم المصلحة العامة[٢٢].

فاصبح الانتماءُ السياسي العرقي والطائفي، هو الذي يشكّل الواقع السياسي برمته من أعلى الهرم الوزاري وصولاً إلى أدنى المراتب الوظيفية، مما أجبر الفرد الراغب في المشاركة في العملية السياسية على إعلان هويته العرقية والطائفية, نتيجة لذلك شهد العراق محاصصة طائفية مقيتة، مثلها توزيع المناصب من الوزراء ونوابهم إلى المدراء العامين ورؤساء الهيئات على أساس الانتماء الطائفي أو العرقي، وجرى نقل الموظفين بشكل

عشوائي, و لم تسلم حتى اللجان النيابية من هذا الاقتسام ، فشُكلت على أساس الحصص التي يملكها كل حزب داخل ائتلافه، و أفرزت هذه الآلية هيمنة نظام الانتقائية في السياسية العراقية المعاصرة[٢٣].

ثالثاً: تقاطع الدولة واللادولة:

لغةً الدولة بفتح الدال, جماعة من الناس منظمة سياسياً تبسط سيطرتها على اقليم محدد يتمتع بالسيادة , وجذر دولة يفيد الدوران والتعاقب ويقال دالت الايام اي دارت وتبدلت, وتبدل الدولة مناطة حسب الوعي العربي لانتقالها من يد الى يد اخرى[٢٤].

والدولة هي جهاز إداري بيروقراطي لإدارة المصالح الجماعية، وتشمل الحكومة، والوزارات، والمرافق العامة، ودوائر الخدمات، أي الجانب التنظيمي والإداري الذي يمارس السلطة, من جانب اخر الدولة هي دائرة الاختصاص أو الكيان السياسي و الرمزي الذي تمارس فيه الدولة سلطتها، أي البلاد أو الوطن بوصفه تجسيداً كلياً لمفهوم الدولة، والذي يُنظر إليه من قبل المواطنين باعتباره الكيان الجامع الذي يمثلهم, وبعبارة أخرى، يرى بورديو أن الدولة هي في الوقت نفسه جهاز إداري منظم بالمعنى البيروقراطي، ورؤية رمزية مشروعة للعالم الاجتماعي، تنتج رؤية رسمية تفرض نفسها بوصفها الشرعية والمشروعة، وتجعل تصوراتها مقبولة اجتماعياً باعتبارها تمثل المصلحة العامة[٢٥]. هنا يجب التمييز بين مفهوم الحكومة والدولة, فالحكومة هي أداة الدولة الإدارية، وتشمل التنظيم السياسي الذي يتولى تسيير شؤون الدولة وتنفيذ سياساتها, أما الدولة فهي منظمة أوسع وأشمل، لها دستور وقوانين وأجهزة، وتمثل الكيان السياسي والاجتماعي الذي يضم الحكومة, والدولة تمتلك بنية سياسية واجتماعية، وتعبر عن نظام اجتماعي أوسع من الحكومة, ولا يمكن القول بوجود حكومة دون وجود دولة، لأن الحكومة أداة تنفيذية تابعة لها, كما لا يصح أن نطلق مفهوم الدولة على المجتمعات البسيطة التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية وإدارية منظمة[٢٦]. أن التمييز بين الدولة والحكومة ضروري لفهم تطور الأنظمة السياسية، فالدولة ليست مجرد إرادة الحكومة بل انها كيان اوسع واعمق من الحكومة وهي اي الدولة تعبر عن الارادة العامة للمجتمع.

وبعد توضيح مفهوم الدولة لابد من توضيح نقيضها اي اللادولة: اذ يشير مفهوم اللادولة عند توماس هوبز، الى حالة الطبيعة و أساسا لفهم ضرورة وجود الدولة, ويرى هوبز أن اللادولة هي حالة فوضى مطلقة

يعيش فيها الإنسان دون سلطة عليا تنظّم العلاقات وتفرض القوانين، فيصبح كل فرد حرا حرية تامة، لكنها حرية تهدد وجود الجميع، لأن الإنسان في هذه الحالة (ذئب لأخيه الإنسان) أي أن الصراع يصبح دائما من أجل البقاء[٢٧].كذلك يشير مفهوم اللادولة إلى الحالة التي تفتقد فيها الجماعة البشرية إلى كيان سياسي منظم يمارس السلطة والسيادة على إقليم محدد، أو تكون فيه السلطة السياسية مفككة أو غائبة, وتُعدّ اللادولة نقيض لمفهوم الدولة الحديثة التي تقوم على مؤسسات، وقوانين، وسيادة واضحة[٢٨]. والاهم هنا كيف نشأت هذه الظاهرة في العراق بعد ٢٠٠٣؟ وسنحاول الاجابة على هذا التساؤل من خلال ما يلي:

١-نشوء ظاهرة اللادولة في العراق بعد ٢٠٠٣: وهي من ابرز الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت مع سقوط النظام البائد بعد ٢٠٠٣, ولنشوء هذه الظاهرة وترسخها عدة مراحل يمكن ان نوجز بعضها:

أ-مرحلة الفراغ السياسي : شهد المجتمع العراقي بعد انهيار السلطة في ٩ نيسان ٢٠٠٣ حالة من الفوضى الشاملة نتيجة غياب مؤسسات الدولة وأجهزتها الضبطية كالجيش والشرطة، مما أطلق النزعات العدوانية لدى الأفراد وأدى إلى انهيار القيم الاجتماعية وتفشي الجريمة بجميع أشكالها. كما فشلت مؤسسات الضبط غير الرسمية كالأسرة والدين في أداء دورها، بل ساهم بعضها في تشجيع السلوك المنحرف. وأمام هذا الانفلات، انسحب المواطن من دوره الاجتماعي، مما فاقم حالة الفوضى ودفع المجتمع إلى إدراك ضرورة وجود مؤسسة ضبطية رسمية شرعية وفعالة، فتمت محاولة تشكيل شرطة طوعية، لكنها سرعان ما أثبتت ضعفها، الأمر الذي أكد الحاجة الملحة لعودة الشرطة الرسمية كجهة وحيدة قادرة على فرض النظام[٢٩].

ب-ترسيخ اللادولة داخل مؤسسات الدولة: بعد عام ٢٠٠٣، رسخت حالة اللادولة في العراق نتيجة تفكك البنية الجغرافية والاجتماعية وارتباط المكوّنات العرقية والطائفية بامتداداتها الإقليمية أكثر من ارتباطها بالدولة. فالأكراد يتصلون جغرافيًا بأكراد إيران وتركيا وسوريا، والشيعة بعمقهم الإيراني، فيما تتاخم المناطق السنية حدود سوريا والأردن والسعودية. هذا الارتباط الخارجي جعل التطورات الإقليمية تؤثر مباشرة في الداخل العراقي[٣٠].

كما أدّى التفاوت في الموارد والإمكانات بين المكوّنات إلى خلل في التوازن السياسي والاقتصادي، فبرزت منافسة دائمة على النفوذ عمّقت الانقسام الاجتماعي. واستغلت دول الجوار، مثل إيران وتركيا والسعودية، هذه

الانقسامات لتوسيع نفوذها، سواء عبر دعم المطالب الكردية أو تغذية الصراع المذهبي, ونتيجة لذلك، ترسخت اللادولة في العراق إذ حلت الولاءات الطائفية والقومية محل الولاء للمؤسسات الوطنية[٣١]. وهذا ادى بدوره الى فشل اداء الحكومة العراقية في حل إشكالية الهوية العراقية، مما أدى الى وقوع مشكلات أخرى كالشرعية والمشاركة والاندماج الاجتماعي والسلم الأهلي، وكل ما سبق ساهم بدوره إلى إلغاء دور الدولة نفسه في بعض الحالات، إذ يتم تغليب الولاءات الحزبية والدينية والقومية والعشائرية على الولاء للدولة، وهذا ما شكل تحدي واضح في إيجاد هوية وطنية عراقية موحدة.

ج- **مرحلة الدولة الضعيفة واللادولة القوية:** ان من اهم مظاهر فشل الدولة واستمرار ضعفها[٣٢]:

- **العجز الأمني:** فشلت الدولة في احتكار القوة، حيث ظهرت ميليشيات وتنظيمات مسلحة قوية (مثل القاعدة ثم داعش) ومجموعة من الفصائل المسلحة التي احتكرت القوة والهيمنة على اغلب مفاصل الحكومة و تحدت سيطرتها سيطرة القوات الرسمية.
- **الانهيار العسكري** : تعرضت القوات العراقية للخيانة واضطرت لترك اسلحتها أمام قلة من مقاتلي داعش الارهابي في ٢٠١٤ وهذا يعد مثالا صارخا على ضعف مؤسسات الدولة واصبح واضحاً العدد الهائل من الجنود الوهميين كذلك عدم ولاء القادة للوطن.
- **الفشل المتكرر:** عجزت الدولة عن ترسيخ وجودها ومرت بحلقات متكررة من الانهيار والإصلاح غير الفعال وعدم وجود رؤية تنموية مستدامة.
- **التنافس السياسي المدمر:** تحول التنافس بين الفصائل السياسية للسيطرة على مؤسسات الدولة إلى عملية تقويض لتلك المؤسسات بدلاً من تعزيزها.
- **العامل الحاسم للضعف:** الصراع السياسي الداخلي كان من اهم الأسباب الرئيسية التي جعلت الدولة عاجزة عن مواجهة صعود تنظيم داعش الارهابي لاحقا في ٢٠١٤.

ان هذا الضعف الذي اصاب الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ لم يكن مجرد نتيجة للغزو الأمريكي, بل كان نتيجة للفشل الهيكلي والسياسي الداخلي في إعادة بناء دولة قابلة للاستمرار, لقد أدى التحول إلى النظام اللامركزي الهش، والصراعات المحتدمة على السلطة، وإضعاف المؤسسات من الداخل، إلى خلق دولة عاجزة

في المجال الامني والسياسي والاقتصادي، مما سمح بظهور وتوسع قوى غير دولة مثل داعش والمافيات الاقتصادية وتجار التهريب مما عمق من ظاهرة الاقتصاد الاسود واستفحال هذه الظاهرة ادى الى ظهور جماعات جديدة تمتلك المال الغير شرعي وتتحكم بالمال العام بقوة السلاح.

٢-تقاطع الدولة مع اللادولة والاقتصاد الاسود في العراق: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات عميقة في بنيته السياسية والاقتصادية، تمثلت بضعف مؤسسات الدولة الرسمية وصعود قوى اللادولة التي أصبحت تمتلك نفوذاً واسعاً في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد. ومن اهم الجوانب التي تأثرت بهذا التقاطع:

أ-الجانب السياسي: تعد ازمة الشرعية السياسية من ابرز الازمات التي مرت بها الدولة بعد ٢٠٠٣ فالشرعية حالة من الرضا والقبول والطاعة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين، وهي الأساس الذي تقوم عليه السلطة والحكم واستقرار النظام السياسي, وقد قدم ابن خلدون مفهومها حين قال: (اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد وليّ الأمر على أن يُسلّم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، ولا ينازعه في شيء من ذلك)[٣٣]. فيما ادت الثغرات في قوانين الأحزاب والتغاضي عن تطبيقها، إلى ممارسات غير ديمقراطية داخل الأحزاب، مما انعكس سلباً على النظام السياسي والمجتمع، وأثار غضب المحتجين من هيمنة الأحزاب الكبرى, وقد خلقت هذه الأوضاع فراغاً سياسياً واضحاً بين القوى السياسية، فبعد طرد القوات الأميركية من العراق عام ٢٠١١، ادى الفراغ السياسي الى خلق بيئة خصبة لتصاعد نفوذ الجماعات التكفيرية و السلفية مثل القاعدة وداعش التي استغلت حالة الغضب والتمييز داخل بعض المناطق السنية, هذا الواقع كشف هشاشة الدولة وضعف مؤسساتها، إذ فشلت عملية بناء الدولة بعد ٢٠٠٣ في تحقيق الديمقراطية والاستقرار المنشودين, فبدل أن تترسخ مؤسسات الدولة، تعمّقت الانقسامات الطائفية، وبرزت ظاهرة اللادولة التي تقاسمت النفوذ مع الدولة الرسمية[٣٤].

وقد ساهم الازدواج في السلطة بخلق بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الأسود، الذي ازدهر في ظل غياب القانون، وارتباط بعض الجماعات المسلحة والفاعلين غير الرسميين بشبكات اقتصادية تموّل استمرار الفوضى والعنف. وتجلى ذلك في الاحتجاجات التي شهدها العراق خلال السنوات الأخيرة ومن اهمها احتجاجات تشرين ٢٠١٩, ورغم سيطرة الأحزاب على المشهد السياسي، برزت أحزاب جديدة وناشئة من رحم الاحتجاجات، تسعى

لإحداث تغيير سياسي وتنظيمي، لكنها غالباً ما تبقى محدودة التأثير وضعيفة الخبرة والإمكانات, غير أن دخول هذه القوى إلى المنافسة الانتخابية يبقى محفوفاً بالمخاطر، سواء من خلال التزوير أو العنف والتهديدات التي تمارسها الفصائل المسلحة والأحزاب النافذة ضدها[٣٥].

ب-الجانب الاقتصادي: بعد سقوط النظام الحاكم في العراق عام ٢٠٠٣ وما رافقه من حلّ المؤسسات الأمنية والإعلامية، ادى إلى تسريح ما يقارب (٤٠٠) ألف موظف، الأمر الذي دفع أعداد كبيرة منهم إلى الانخراط في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، سواء في جانبه غير المشروع (الاقتصاد الأسود واقتصاد الجريمة)، من خلال العمل في صفوف الجماعات المسلحة والإرهابية وممارسة التهريب وغسل الأموال، أو في جانبه المشروع عبر مشروعات صغيرة غير منظمة كباعة متجولين أو أعمال حرفية, كما أسهم الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط الذي أعقب الاحتلال في تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ أغرقت الأسواق المحلية سلع أجنبية دون رقابة أو تنظيم، مما أضعف الإنتاج الوطني وعمّق التبعية التجارية, [٣٦].

لقد تغلغلت الأحزاب الكبرى في بنية الدولة العراقية بعمق، مستثمرة المال كوسيلةٍ للنفوذ السياسي والقانون كأداةٍ للهيمنة على القرار العام، مما جعل العملية السياسية تنحرف عن مسارها الديمقراطي نحو نظامٍ تحكمه المصالح الحزبية. فقد أصبح المال السياسي محوراً أساسياً في تمرير القوانين وتنصيب المسؤولين، حيث تُستخدم الرشاوى والضمانات المالية لضمان الولاءات داخل البرلمان والحكومة، وبذلك تحوّل النفوذ المالي إلى وسيلة لترسيخ سلطة الأحزاب وإدامة نفوذها في مؤسسات الدولة[٣٧].

ادت ظاهرة اللادولة في العراق بعد ٢٠٠٣ الى شيوع ظواهر الاقتصاد الاسود بأشكاله المختلفة الى تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية معاً، إذ لم يعد الاقتصاد خاضعاً لضوابط الدولة، بل خضع لقوى متنافسة ومتعددة الولاءات, وهذا ادى الى تدهور الوضع الاقتصادي للبلد داخلياً وخارجياً , داخلياً أسهم ضعف مؤسسات الدولة ادى إلى تآكل الإيرادات العامة واتساع الفجوة الطبقية بين فئات المجتمع. كما ولّد شعوراً عاماً بعدم العدالة الاجتماعية، وتراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية، وازدياد الاعتماد على شبكات الولاء والوساطة بديلاً عن القانون مثلا ارتفعت الاسعار بشكل مبالغ فيه لبعض القطاعات ومن اهمها العقارات والسيارات كذلك وبات واضحاً الفرق الطبقي بين فئات المجتمع حتى في الملبس والمأكل وغيرها من المجالات الترفيهية التي تدل على

الرفاه والثراء, اما خارجياً فقد انعكست اللادولة في صورة اقتصاد تابع غير مستقر، يعتمد على الاستيراد والتحويل المالي، ويتأثر بالتجاذبات السياسية الإقليمية, كما أضعف هذا الواقع صورة البلد في المجتمع الدولي، وأفقده القدرة على جذب الاستثمارات أو حماية ثرواته واخر ما حدث هو هبوط سعر العملة الوطنية مقابل سعر الصرف الاجنبي.

ج-الجانب الاجتماعي: برزت في العراق أزمة بنيوية في وظيفة الدولة تمثلت في عجز النظام السياسي عن إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بعدالة بين الفئات الاجتماعية، إذ تركزت المنافع بيد قوى سياسية واقتصادية محددة، في حين تحملت الطبقات الفقيرة أعباء التنمية وانعدام العدالة التوزيعية. وقد أدى هذا الخلل إلى تفاقم مظاهر التفاوت الطبقي والحرمان الاقتصادي، ما أسهم في تعزيز حالة العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي. كما تفشت ظاهرة الفساد المالي والإداري بوصفها أحد مظاهر ضعف الدولة وهيمنة اللادولة، حيث جرى تبديد المال العام لحساب مصالح فئوية وحزبية، مما عمّق فقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية وأضعف قدرتها على حماية المجتمع وصيانة موارده[٣٨].

تفكك النسيج الاجتماعي وتعززت الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، و انتشر العنف الطائفي والتهجير القسري الذي مزّق أواصر التعايش، كما أضعفت هذه الهيمنة مؤسسات الدولة وجهازها الأمني مما أفقدها احتكار العنف الشرعي وعجّل بتحويلها إلى دولة فاشلة عاجزة عن توفير الأمن والخدمات لمواطنيها، واضعفت الاواصر الاجتماعية نتيجة تفاقم الفوارق الطبقية الذي نتج عن طرق الكسب غير المشروع.

المحور الثاني: الفساد المؤسسي والزبائنية :

اولاً: الفساد المؤسسي:

لغةً الفساد فسد، كنصر وعقد وكرم، فسادا وفسودا: ضدٌ صلّح، فهو فاسدٌ وفسيدٌ و الفساد: أخذُ المال ظلماً، والجدب, والمفسدة: ضدٌ المصلحة, وفسده تفسيدًا: أفسده. وتفاسدوا: قطعوا الأرحام. واستفسد: ضدٌ استصلح[٣٩].

اصطلاحا: يعرف الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الممنوحة لفرد أو جماعة, سواء كانت هذه السلطة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية, في المال العام أو النفوذ، أو التهاون في تطبيق القوانين، أو الاستفادة والمساعدة في غيابها، وذلك من أجل تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة والإضرار بها[٤٠]. وحددت منظمة الشفافية الدولية تعريف الفساد بوصفه هو كل عمل يتضمن سوء استعمال المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن المسؤول يستغل منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية تعود لنفسه أو لجماعته[٤١].

والفساد في المفهوم الديني عمل مرفوض ومحرم فقد جاءت الكثير من الآيات القرآنية محذرة ومنذرة من الفساد والمفسدين ونذكر هنا بعض الآيات: بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ سورة البقرة، الآية ٢٠٥, وفي اية اخرى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴿ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ سورة القصص، الآية ٧٧.

اما الفساد المؤسسي او الاداري: فهو ذلك الفساد الذي يتغلغل في المؤسسات الرسمية للدولة، ويتحول من سلوك فردي إلى ظاهرة هيكلية يمارسها الموظفون الإداريون والسياسيون بصورة منتظمة ومحمية من داخل النظام والمؤسسة نفسها[٤٢]. ويعرف ايضا وهو اتباع سلوك مخالف للقوانين من خلال قيام الموظف باستغلال موقعه وصلاحياته وذلك عبر قيامه بأفعال تتعارض مع القانون وسوء استخدام السلطات الممنوحة له[٤٣]. **وسنتناول بعض انواع الفساد العالمي والمحلي وحجم الفساد المؤسسي في العراق ضمن مؤشرات الفساد العالمي :**

اولا: انواع الفساد الاداري:

١-**من حيث الحجم:** هذا التقسيم يعتمد على الجهة المنفذة وحجم الظاهرة من حيث الشخص والمؤسسة وينقسم الى[٤٤]:

أ-**الفساد الصغير:** والذي يمارس بشكل فردي دون تنظيم او تنسيق مع مجموعة اخرى كممارسة الموظف الفساد داخل دائرته وهو من اكثر انوع الفساد انتشاراً ويكون باختلاس مبالغ صغيرة.

ب-**الفساد الكبير**: نظرا لكبر حجم هذا الفساد فأن الممارسين له هم كبار المسؤولين او القادة داخل المؤسسات الحزبية والادارية ويطلق عليهم حيتان الفساد ورغم قلة العمليات من هذا النوع الا انها من اخطر انواع الفساد لكونها تستنزف موارد الدولة المالية ولكون مرتكبها قادر على الافلات من العقاب لاستخدامه نفوذه الواسع.

٢- **من ناحية الانتشار**: ينقسم الفساد من حيث نطاق انتشاره إلى نوعين رئيسيين[٤٥]:

أ-**الفساد المحلي**: ويقصد به الفساد الذي يقع داخل حدود الدولة أو المجتمع، وتظهر آثاره في محيطه الجغرافي والاجتماعي المحدود, يكون تأثير هذا النوع من الفساد داخل الدولة نفسها من حيث نتائجه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية, الدول النامية هي الاكثر تأثرا بهذا النوع من الفساد نتيجة لتراجع الدور الرقابي فيها.

ب- الفساد الدولي: وهو الفساد الذي يتجاوز حدود الدولة ويأخذ مدى اوسع يتجاوز حدودها ويشترك فيه أكثر من طرف أو جهة او دولة , ومن امثلته الاتفاقات غير المشروعة بين الشركات متعددة الجنسيات والمسؤولين المحليين، أو في مجالات التهريب وغسل الأموال والصفقات الدولية الفاسدة, ويشكل هذا النوع من الفساد خطر عالمي لقدرته على التأثير في اقتصاديات عدة دول، وزعزعة الثقة بالأنظمة المالية والسياسية.

٣- **من حيث الموضوع**: يقسم الفساد من حيث الموضوع إلى عدة أنواع ، تختلف باختلاف مجالات ظهوره وتأثيره، وأبرزها ما يلي:

أ-**الفساد السياسي**: ويُقصد به تحكم السياسيين بمصير البلاد من خلال استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية أو حزبية ضيقة, يتمثل هذا النوع من الفساد في سوء استخدام المناصب العليا أو استغلال النفوذ السياسي، كالتلاعب بالانتخابات، وافشاء اسرار الدولة من خلال التسريبات التي عرفت مؤخرا بوثائق (الويكيلكس*)[٤٦].

ب-**الفساد المالي**: ويقصد به الاعتداء على المال العام أو الاستحواذ عليه بطرق غير مشروعة، كالرشوة والاختلاس والتهريب وغسل الأموال, يهدف مرتكبو هذا النوع إلى تحقيق مكاسب مادية مباشرة، ومن آثاره عرقلة التنمية الاقتصادية، وازدياد البطالة و ارتفاع معدلات الفقر [٤٧].

ج- الفساد الإداري: ويحدث نتيجة ارتباط الأعمال الادارية والبيروقراطية بحياة الناس بصورة مباشرة عند تقديم الخدمات لهم لذلك تزداد فرص الفساد منها استخدام السلطة الإدارية أو انحراف الموظف العام عن القواعد التنظيمية في أداء واجبه، لتحقيق منافع شخصية أو لفئة معينة[٤٨].

د- الفساد الأخلاقي: هو انحراف الفرد في سلوكه الأخلاقي والاجتماعي عن القيم والمعايير المتعارف عليها، ويظهر في مظاهر كالخيانة، والغش، والتزوير، والانحلال القيمي, ويُعدّ هذا النوع من الفساد أرضية خصبة لبقية أنواع الفساد الأخرى

، لأنه يُضعف الضمير المهني ويشرعن السلوك غير النزيه وهناك انواع اخرى منها الفساد القضائي والاقتصادي والمالي[٤٩].

٤- الفساد وفقاً للرأي العام[٥٠]:

أ-الفساد الابيض: وهو النوع من الفساد الذي يحظى بمقبولية عند العاملين في قطاع معين فهم يتقبلون ويستحسنون هذا العمل والتصرف بالرغم من ان الفساد ظاهرة مخالفة مثل استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة .

ب-**الفساد الاسود:** وهو العمل المدان من قبل الموظفين والعاملين في الجهاز الاداري لكونه عمل وتصرف مشين ومخالف للقواعد, وهنالك نوع ثالث يسمى الفساد الرمادي الذي لا يمكن احتسابه من النوعين السابقين لغياب الرواج والتقبل والاتفاق من عدمه.

ثانياً: حجم الفساد المؤسسي في العراق:

في دراسة لهيئة النزاهة العراقية اتضح أن مستوى الفساد في القطاعات الحكومية مرتفع بشكل عام، حيث جاء القطاع الخدمي في المرتبة الأولى بنسبة (٨٠.٣٢)، تلاه القطاع الأمني (٧٥.٦٥)، ثم العدلي (٧٥.٠٧)، والسياسة الخارجية (٧٢.٧٣)، والاقتصادي (٧١.٢٤)، والصحي (٧١.١٣)، والزراعي (٦٩.٦٢)، اما القطاع الاجتماعي والثقافي (٦٧.٥١)، اما التربوي (٦٦.٩٦)، وأخيرا السياحي والديني (٦٤.٤٦)[٥١]. ويرجع سبب ارتفاع معدل الفساد في القطاع الخدمي إلى احتكاكه المباشر بحياة المواطنين اليومية، ولا سيما في ظل أزمات

مستمرة من اهمها الكهرباء وتردي الخدمات العامة, أما الانخفاض في نسب الفساد في القطاعين السياحي والديني فيعود إلى محدودية احتكاكهما المباشر بحياة المواطنين نزاهة الجهات المشرفة عليهما، وضعف الاهتمام الإعلامي بأداء هذه المؤسسات ثم قلة التمويل الحكومي لهذه المؤسسات واعتمادها على التمويل الذاتي[٥٢].

والجدول التالي يوضح كل قطاع وحجم الفساد الذي يعاني منه :

القطاع	درجة القطاع
الخدمي	٨٠,٣٢
الامني	٧٥,٦٥
العدلي	٧٥,٠٧
السياسة الخارجية	٧٢,٧٣
ا **الاقتصادي**	٧١,٢٤
الصحي	٧١,١٣
الزراعي	٦٩,٦٢
الاجتماعي والثقافي	٦٧,٥١
التربوي	٦٦,٩٦
السياحي والديني	٦٤,٤٦

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة النزاهة

ثالثاً: العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي: يعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) أحد أهم المؤشرات الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٥ – ويُنشر المؤشر سنويا لتقييم مستويات الفساد في القطاع العام في ١٨٠ دولة حول العالم, يقيس المؤشر درجة الفساد على مقياس من (٠ إلى ١٠٠)، حيث تشير (٠) إلى أعلى مستويات الفساد"، بينما تعني (١٠٠) "نزاهة تامة[٥٣].

وقد جاءت الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا في صدارة المؤشر بحصولهما على (٨٨) درجة، تلتها النرويج، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وهولندا، ولوكسمبورغ، وألمانيا ضمن المراتب العشر الأولى, أما في ذيل القائمة فقد حلّت جنوب السودان، وسوريا، والصومال كأكثر الدول فسادا[٥٤].

وفي تقرير مؤشر مدركات الفساد في العام ٢٠٢١ كان العراق قد حصل على (٢٣) درجة من (١٠٠) في مؤشر عام ٢٠٢١، وجاء في المرتبة (١٥٧) عالميا، متقدم بدرجتين عن عام ٢٠٢٠ الذي سجل فيه (٢١) درجة, ورغم هذا التحسن الطفيف، إلا أن الفساد في العراق ما زال داخل بنية النظام السياسي القائم على تقاسم السلطة الطائفي، ما أدى إلى تعيين الموظفين على أساس الولاء الشخصي والطائفة بدلا من الكفاءة وترى المنظمة الدولية أن هذا الوضع أضعف أجهزة الدولة، وقلّص من فرص المساءلة والشفافية، وأدى إلى تفشي الفساد الإداري والمالي, كما أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي بعد عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم ما زال ينعكس سلبا على المؤشرات الدولية الخاصة بالنزاهة[٥٥].

ثانيا: الزبائنية: هي علاقة تقوم بين أفراد ذوي أوضاع اقتصادية واجتماعية غير متكافئة (الرئيس وعملاؤه)، وتقوم على تبادل متبادل للسلع والخدمات في إطار رابطة شخصية يُنظر إليها عادةً بوصفها التزام أخلاقي. وقد ظهرت هذه الظاهرة في سياقات اجتماعية متعددة، مثل العلاقة بين الأرستقراطيين وأتباعهم في روما القديمة، وكذلك بين كبار ملاك الأراضي والفلاحين في كثير من المجتمعات الريفية ولم تختف علاقات المحسوبية مع ظهور الدول الحديثة أو مع تطور الأنظمة الديمقراطية منذ نهاية القرن التاسع عشر[٥٦].

الزبائنية السياسية في العراق اصبحت آلية أساسية تُدار من خلالها العلاقات والموارد في النظام السياسي، حيث تعتمد على شبكات الولاءات الشخصية القائمة على الروابط الطائفية والعشائرية، تحت شعار (خذ من هناك وأعط هنا) حيث تساهم هذه الآلية في إضعاف الدولة وتهميش المستقلين و الكفاءات، بالمقابل تعزز الفساد والتبعية و المصالح خارجية، خاصة مع وجود سياسيين يحملون جنسيات أجنبية, و تختلف الزبونية في العراق عنها في الغرب، حيث تتخذ اسلوباً وشكلاً أقرب إلى المافيا بدلا من جماعات الضغط المنظمة كما في دول الغرب, ولمواجهة هذه الظاهرة يجب تعزيز النمط المدني والقانوني للدولة، وإعادة السلطة للشعب وضمان حيادية القضاء والحد من هيمنة الشبكات غير الرسمية على القرار السياسي والموارد[٥٧].

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١- أدى تفكك مؤسسات الدولة الأمنية والإدارية بعد ٢٠٠٣ إلى فراغ سيادي سمح لقوى اللادولة (الميليشيات، العصابات، الجماعات الإرهابية) بالسيطرة على موارد اقتصادية وتمويل أنشطتها عبر الاقتصاد الأسود.

٢- حولت الطائفية السياسية والمحاصصة مؤسسات الدولة إلى غنيمة لتمويل الشبكات الحزبية والطائفية، مما أضعف الولاء للهوية الوطنية وعزز الهويات الفرعية كأساس للانتماء والكسب غير المشروع.

٣- أصبح الفساد المؤسسي سمة هيكلية واساسية في الدولة العراقية، حيث احتل القطاع الخدمي الصدارة في نسب الفساد، مما يعكس تأثيره المباشر والمستمر على حياة المواطن لكونه ذو احتكاك مباشر مع حياة المواطن العراقي.

٤- عملت شبكات الزبائنية على تحويل الموارد العامة إلى مكاسب خاصة لفئة محددة، مما وسع الفجوة الطبقية وأفقد المجتمع الإحساس بالعدالة الاجتماعية.

٥- أثبتت مؤسسات مكافحة الفساد عجزها بسبب عدم استقلاليتها وخضوعها للمحاصصة السياسية، مما جعل الحملات المضادة للفساد انتقائية وغير فعالة.

ثانياً: التوصيات:

١- إصلاح سياسي جذري من خلال العمل على إصلاح النظام السياسي عبر تبني قانون انتخابي عادل يحد من هيمنة الكتل الكبيرة، وإقرار قانون للأحزاب يضمن الشفافية المالية ويفك الارتباط بين الأحزاب والفصائل المسلحة.

٢- تعزيز سيادة القانون من خلال إعادة بناء مؤسسات الدولة السيادية على أسس مهنية ووطنية، وفرض سيطرة الدولة الاحتكارية على العنف، ومحاسبة جميع القوى المسلحة خارج الإطار الرسمي.

٣- اصلاح النظام الرقابي بتشريع قوانين لهيئة النزاهة ومراقبة تطبيقها بشكل كامل على الجميع, وتفعيل قانون (من اين لك هذا) بشكل جدي.

الهوامش

١- القاموس العربي، هيئة الأبحاث والترجمة ,ط١، دار الرايب الجامعية, ب. ت, ص١٢٩.

٢-نجلاء الرفاعي, التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية, مركز الدراسات الاسيوية, ص٧.

٣-ثناء فؤاد عبدالله, اليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت-لبنان, ١٩٩٧, ص٤٤.

٤- ايمان احمد , الديمقراطية والتحول الديمقراطية, المعهد المصري للدراسات السياسية, القاهرة-مصر , ٢٠١٦,ص٥.

٥- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر،ص٣٥٣ .

٦ - سليمان بن أحمد الطبراني ، المعجم الكبير، ط٢ , مكتبة العلوم والحكم , الموصل، ١٩٨٣ , ص ١٢٣.

٧- جاسم محمد جندل , الاقتصاد الاسود , ط١ , الوراق للنشر والتوزيع ,عمان – الاردن, ٢٠١٥, ص٤٠.

8 - جوردن مارشال , موسوعة علم الاجتماع, مصدر سابق , ص١٧٨-١٨٨.

9 - Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature,p 38.

١٠- بيداء سلام ميري , الاثراء غير المشروع وعلاقته بالتراتب الاجتماعي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ – دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية, اطروحة دكتوراه غير منشورة , جامعة القادسية – كلية الآداب – قسم علم الاجتماع, ٢٠٢٥ .

١١- كريمة يقدي, دور الحكم الراشد في الحد من الفساد دراسة في واقع الجزائر, اطروحة دكتوراه غير منشورة, ملية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران, الجزائر, ٢٠٢٢.

12 - Iqbal, T. (2020). Fiscal policy in the presence of informal labour and goods markets (Doctoral thesis, University of Kent).

١٣- ماجد الغرباوي و طارق الكناني, رهانات السلطة في العراق, ط١,دار امل الجديدة, دمشق- سوريا,٢٠١٧,ص١٣٧.

١٤-رشيد عمارة و فاروق عبدول, دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الاهلي في العراق بعد ٢٠٠٣, بحث منشور, مجلة الدراسات السياسية والامنية, مج٢, العدد٤, ٢٠١٩, ص١٨.

١٥- احمد عدنان الميالي, بناء الدولة الحديثة في العراق بعد٢٠٠٣, مجلة حمورابي للدراسات, العدد٣٠, كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد,٢٠٢٤, ص٢١٤.

(*)تقرير ميرسر Mercer جودة المعيشة (Mercer Quality of Living Survey) هو دراسة سنوية تصدرها الشركة نفسها، وتقيّم مدن العالم وفق نحو ٣٩ معيارًا تشمل: البيئة الطبيعية، الخدمات الصحية، التعليم، الأمن، البنية التحتية، البيئة السياسية والاجتماعية، ونمط المعيشة العام.. انظر: (Mercer Quality of Living City Ranking)

١٦- المصدر نفسه, ص٢١٤-٢١٥.

١٧-ابراهيم الحيدري, الشخصية العراقية \البحث عن الهوية, ط١, دار التنوير, بيروت – لبنان, ٢٠١٣ , ص٢٣٨.

١٨- المصدر نفسه, ٢٤٧.

١٩- احمد عدنان الميالي, بناء الدولة الحديثة في العراق بعد٢٠٠٣, مجلة حمورابي للدراسات, العدد٣٠, كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.٢٠٢٤,ص٢١٢.

٢٠- المصدر نفسة, ص٢١٣.

٢١-مازن مرسول, البنية الاجتماعية والثقافية في العراق وتحولاتها بعد ٢٠٠٣, منشورات الثقافة الجديدة, ٢٠٢١ , ص٣٦.

٢٢- فرزدق علي التميمي, التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد٢٠٠٣, مصدر سابق, ص٩١.

٢٣- المصدر نفسه, ص٩٢.

٢٤-هادي العلوي, قاموس الدولة والاقتصاد,ط١, دار الكنوز الادبية, بيروت-لبنان, ١٩٩٧ , ص١١.

٢٥-بيار بورديو, عن الدولة, ترجمة نصير مروة, ط١,المركز العربي للأبحاث , بيروت-لبنان, ٢٠١٦, ص٦٥.

٢٦-روبرت ماكيفر, تكوين الدولة, ترجمة حسن صعب, ط١, دار العلم للملايين, بيروت-لبنان,١٩٦٦ ,ص٥٠.

٢٧- توماس هوبز، الليفياثان (Leviathan)، ترجمة عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

٢٨-عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ١٩٩٥، ص ٤٥.

٢٩- رباح مجيد الهيتي, انهيار سلطة الدولة في العراق, دار العرب, دمشق-سوريا,٢٠١٠, ص٢٢٢.

٣٠- محمد رضا فراتي واخرون, بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة امام بناء الدولة والامة في العراق بعد ٢٠٠٣, مركز البيدر للدراسات والتخطيط , بغداد- العراق,٢٠٢٢,ص٢٢.

٣١- محمد رضا فراتي واخرون, بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة امام بنار الدولة والامة في العراق بعد ٢٠٠٣,مصدر سابق, ص٢٣.

32 -Renad Mansour, Iraq After the Fall of ISIS: The Struggle for the State, Chatham House – The Royal Institute of International Affairs, July 2017, p. 3.

٣٣- فرزدق علي التميمي, التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد٢٠٠٣, مصدر سابق , ص٥٤.

٣٤- محمد رضا فراتي واخرون, بناء الديمقراطية والتحديات الموجودة امام بنار الدولة والامة في العراق بعد ٢٠٠٣,مصدر سابق, ص٢٦-٢٧.

٣٥- عمر الجفال, احزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي, منشورات مركز الشرق الاوسط, ٢٠٢١, ص٦.

٣٦-ايهاب علي داود, دراسة تحليلية للاقتصاد غبر الرسمي, مصدر سابق , ص١٠٤.

٣٧-عمر الجفال, احزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي, مصدر سابق , ص١٨.

٣٨- فرزدق علي التميمي, التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد٢٠٠٣, مصدر سابق,ص٦٢.
٣٩- مجد الدين الفيروز, القاموس المحيط, دار الحديث, القاهرة-مصر, ٢٠٠٨, ص١٢٤٦.
٤٠-محمد جمعة عبدو, الفساد اسبابه وظواهره واثاره, دار الكتب الوطنية, بنغازي-ليبيا, ٢٠١٩, ص٩.
٤١- منظمة الشفافية الدولية, الموقع الرسمي: https://www.transparency.org/ar/press
٤٢- عبد الرحمن، علي, الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية: دراسة منشورة, مجلة البحوث الإدارية، العدد ٤٢, ٢٠١٨, ص ٦٧.
٤٣- محمد جمعة عبدو, الفساد اسبابه وظواهره واثاره, مصدر سابق, ص١٣.
٤٤- احمد سامي مرهون, الفساد الاداري في العراق, ط١, مركز الرافدين للحوار, بغداد- العراق, ٢٠٢٢,ص٢٢.
٤٥- احمد سامي مرهون, الفساد الاداري في العراق, مصدر سابق, ص٢٣.
٤٦- كايد كريم الركيبات, الفساد الاداري والمالي, دار الايام للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, ٢٠١٤, ص٤٢.
(*)ويكيليكس :(WikiLeaks) موقع الكتروني أُسس عام ٢٠٠٦ على يد الاسترالي (جوليان اسانج) لنشر الوثائق السرية المسربة بهدف كشف الفساد وتعزيز الشفافية(انظر الى(Fuchs, Social Media: A Critical Introduction, 2017, p.278)..
٤٧- احمد سامي مرهون, الفساد الاداري في العراق, مصدر سابق, ص٢٤.
٤٨- كايد كريم الركيبات, الفساد الاداري والمالي, مصدر سابق, ص٤٢.
٤٩- احمد سامي مرهون, الفساد الاداري في العراق, مصدر سابق, ص٢٥.
٥٠- احمد سامي مرهون, الفساد الاداري في العراق, مصدر سابق, ص٢٥-٢٦.
٥١-حسن فارس عبود, تقيم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية, هيئة النزاهة العراقية, مجلة النزاهة والشفافية,العدد١٤, ٢٠١٤ ,ص١٨٣.
٥٢- حسن فارس عبود, تقيم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية, مصدر سابق, ص١٨٣.
٥٣-باسم علي خريسان, العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي٢٠٢١,اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط, ص٣
٥٤- المصدر نفسه, ص٦.
٥٥- باسم علي خريسان, العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي٢٠٢١, مصدر سابق,ص٩.
٥٦-جان لوي بريكيت, الزبائنية, مقال منشور على الموقع الالكتروني, وقت زيارة الموقع:١٢\١١\٢٠٢٥ الساعة ٤:٢٦م https://www.britannica.com/topic/clientelism
٥٧-صلاح حسن الموسوي, المثال العراقي للزبونية السياسية, مقال منشور في جريدة الصباح, بتاريخ ١٦\٦\٢٠٢١

المصادر:

اولا: القرآن الكريم
١ ـ سورة لقمان، الآية ١٩.
٢ ـ سورة البقرة، الآية ٢٠٥.
٣ ـ سورة القصص، الآية ٧٧.

ثانياً: المعاجم

٤ ـ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ص٣٥٣.

٥ ـ الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، ط٢، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٩٨٣، ص١٢٣.

٦ ـ الفيروز، مجد الدين، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة–مصر، ٢٠٠٨، ص١٢٤٦.

٧ ـ القاموس العربي، هيئة الأبحاث والترجمة، ط١، دار الرايب الجامعية، ب.ت، ص١٢٩.

ثالثاً: المصادر العربية

٨ ـ أحمد سامي مرهون، الفساد الإداري في العراق، ط١، مركز الرافدين للحوار، بغداد–العراق، ٢٠٢٢، ص٢٢–٢٦.

٩ ـ أحمد عدنان الميالي، بناء الدولة الحديثة في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٠، كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص٢١٢–٢١٤.

١٠ ـ إبراهيم الحيدري، الشخصية العراقية/البحث عن الهوية، ط١، دار التنوير، بيروت–لبنان، ٢٠١٣، ص٢٣٨–٢٤٧.

١١ ـ إيهاب علي داود، دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي، مصدر سابق، ص١٠٤.

١٢ ـ إيمان أحمد، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية، القاهرة–مصر، ٢٠١٦، ص٥.

١٣ ـ بيداء سلام ميري، الإثراء غير المشروع وعلاقته بالتراتب الاجتماعي في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية–كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٢٥.

١٤ ـ بيار بورديو، عن الدولة، ترجمة نصير مروة، ط١، المركز العربي للأبحاث، بيروت–لبنان، ٢٠١٦، ص٦٥.

١٥ ـ جاسم محمد جندل، الاقتصاد الأسود، ط١، الوراق للنشر والتوزيع، عمّان–الأردن، ٢٠١٥، ص٤٠.

١٦ ـ جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٧٨–١٨٨.

١٧ ـ حسن فارس عبود، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية، هيئة النزاهة، مجلة النزاهة والشفافية، العدد ١٤، ٢٠١٤، ص١٨٣.

١٨ ـ رشيد عمارة وفاروق عبدول، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مج٢، العدد ٤، ٢٠١٩، ص١٨.

١٩ ـ رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب، دمشق–سوريا، ٢٠١٠، ص٢٢٢.

٢٠ ـ روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ١٩٦٦، ص٥٠.

٢١ ـ صلاح حسن الموسوي، المثال العراقي للزبونية السياسية، جريدة الصباح، ٢٠٢١/٦/٦.

٢٢ ـ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–المغرب، ١٩٩٥، ص٤٥.

٢٣ ـ عبد الرحمن علي، الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية، مجلة البحوث الإدارية، العدد ٤٢، ٢٠١٨، ص٦٧.

٢٤ ـ عمر الجفال، أحزاب غير ديمقراطية في نظام ديمقراطي، منشورات مركز الشرق الأوسط، ٢٠٢١، ص٦ و١٨.

٢٥ ـ كايد كريم الركيبات، الفساد الإداري والمالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمّان–الأردن، ٢٠١٤، ص٤٢.

٢٦ ـ كريمة يقدي، دور الحكم الراشد في الحد من الفساد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة وهران، الجزائر، ٢٠٢٢.

٢٧ ـ ماجد الغرباوي وطارق الكناني، رهانات السلطة في العراق، ط١، دار أمل الجديدة، دمشق–سوريا، ٢٠١٧، ص١٣٧.

٢٨ ـ مازن مرسول، البنية الاجتماعية والثقافية في العراق وتحولاتها بعد ٢٠٠٣، منشورات الثقافة الجديدة، ٢٠٢١، ص٣٦.
٢٩ ـ محمد جمعة عبدو، الفساد: أسبابه وظواهره وآثاره، دار الكتب الوطنية، بنغازي–ليبيا، ٢٠١٩، ص٩–١٣.
٣٠ ـ محمد رضا فراتي وآخرون، بناء الديمقراطية والتحديات أمام بناء الدولة والأمة في العراق بعد ٢٠٠٣، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد–العراق، ٢٠٢٢، ص٢٢–٢٧.
٣١ ـ منظمة الشفافية الدولية، الموقع الرسمي: transparency.org
٣٢ ـ نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، مركز الدراسات الآسيوية، ص٧.
٣٣ ـ ثناء فؤاد عبدالله، آليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، ١٩٩٧، ص٤٤.

رابعاً: المصادر الأجنبية

34- Fuchs, C. Social Media: A Critical Introduction, 2017, p.278 –
35- Iqbal, T. Fiscal Policy in the Presence of Informal Labour and Goods Markets, Doctoral thesis, .University of Kent ,2020.
36- Mansour, Renad. Iraq After the Fall of ISIS: The Struggle for the State. Chatham House, July .2017, p.3.
37- Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature, p.38.
38- Britannica, Clientelism https://www.britannica.com/topic/clientelism.